قرار رئيس مجلس الوزراء
رقم ١٧٨٢ لسنة ٢٠١٨

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٣ بنظام نائب الوزير ؛

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة ؛

وعلى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١بشأن المحاسبة الحكومية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٥٧ لسنة ١٩٧٧ بإعادة تنظيم وزارة المالية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٩ لسنة ٢٠١٨ بشأن تشكيل الحكومة ؛

وعلى ما عرضه وزير المالية ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قـــرر :

(المـادة الأولى)

يتولى نائب وزير المالية للسياسات المالية معاونة وزير المالية فى مباشرة المهام والاختصاصات المتعلقة بشئون السياسات المالية، وعلى الأخص ما يأتى :

المشاركة فى وضع الرؤية المالية والاقتصادية ومتابعة الأداء الاقتصادى ، والاشتراك فى وضع استراتيجية الوزارة للخطط المستقبلية الخاصة بإدارة المالية العامة ، والإشراف على تقدير الأثر المالى والاقتصادى للسياسات المالية والاقتصادية .

الإشراف على متابعة تنفيذ منظومة إصلاح إدارة المالية العامة .

الإشراف على إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة وترأس فريق العمل المختص بذلك ، ومتابعة تنفيذ الموازنة العامة، وتقويم النتائج بما يضمن تحقيق الضبط والاستدامة المالية .

الإشراف على وضع الافتراضات الاقتصادية والمستهدفات المالية ومستهدفات الدين العام السنوية والشهرية .

الإشراف على وضع استراتيجية وسياسات الدين العام ، وتحديد مصادر تمويله بما يضمن تقليل أعباء خدمته وربطه بالناتج المحلى الإجمالى، وله فى سبيل ذلك وضع الخطط وطرح الأفكار غير التقليدية لخفض نسبة الدين العام المحلى إلى نسبة ملائمة من الناتج المحلى الإجمالى خلال الأربع سنوات القادمة .

اقتراح السياسات والخطط والبرامج الكفيلة بتوفير تمويل مشروعات التنمية المستدامة من خلال تشجيع مشاركة القطاع الخاص فى مشروعات البنية الأساسية والخدمات والمرافق العامة .

اقتراح سياسات ملائمة لحماية وسلامة النظام المالى للدولة ، وإدارة وتقييم المخاطر المالية واقتراح آليات التعامل معها على نحو يكفل تعزيز الاستقرار المالى للدولة .

اقتراح سياسات دعم المواد البترولية ، ودعم الكهرباء بالتنسيق مع نائب وزير المالية للخزانة العامة .

الإشراف على فريق العمل المكلف بمتابعة تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى مع صندوق النقد الدولى ، والتنسيق مع الصندوق والجهات المعنية بما يكفل نجاح تنفيذ البرنامج .

الإشراف على دراسة وتقييم تقديرات الإيرادات الضريبية والجمركية والإيرادات الأخرى المتوقعة، المعدة من قبل رؤساء المصالح والقطاعات المعنية بالوزارة ، وكذلك الإشراف على رفع كفاءة وفعالية منظومة التحصيل ومتابعة تنفيذ ذلك .

الإشراف الفنى والإدارى على منظومة العمل بالوحدات المرتبطة باقتراح ووضع ومتابعة وتقييم السياسات المالية ، ومنها وحدة السياسات المالية الكلية ، ووحدة تطوير إدارة المالية العامة ، ووحدة إدارة الدين العام ، ووحدة المشاركة بين القطاعين العام والخاص ، ووحدة العلاقات الخارجية ، ووحدة الشفافية والتواصل المجتمعى ، ووحدة المشروعات .

الإشراف على منظومة التواصل والعمل مع المؤسسات المالية الدولية فيما يخص السياسات المالية والاقتصادية ، والمشاركة فى التفاوض والتشاور مع هذه المؤسسات ، ومؤسسات التقييم السيادى .

التنسيق مع الجهات المعنية لتحسين مناخ ممارسة أنشطة الأعمال .

كما يباشر الاختصاصات الآتية :

ترأس فريق العمل المختص بإعداد ومراجعة البيان المالى السنوى عن الموازنة العامة للدولة .

ترأس فريق العمل المختص بإجراء التحليل والتنبؤ المالى والاقتصادى على المدى المتوسط .

ترأس فريق العمل المختص بإعداد التقارير الاقتصادية الدورية بما يتسق مع التوجهات العامة للدولة، وكذلك إعداد تحليلات وتقارير حول السياسة المالية والاقتصادية وأداء الموازنة العامة للدولة ، والاحتياجات التمويلية للدولة ، ومقترحات الإصلاح المالى .

قيادة فريق عمل وزارة المالية المسئول عن المتابعة والتنسيق بين السياستين المالية والنقدية ، والتنسيق فى كافة الموضوعات المشتركة بين وزارة المالية والبنك المركزى المصرى .

الإشراف على تطبيق موازنة البرامج والأداء وقيادة فريق العمل المكلف بمتابعة التنفيذ المرحلى لموازنة البرامج والأداء على مستوى كافة جهات الموازنة العامة للدولة .

مهام التطوير المؤسسى لقطاعات وزارة المالية وإدارتها والهيئات والمصالح والأجهزة التابعة لها ، وذلك بالتنسيق مع نائب وزير المالية للخزانة العامة ، ويشمل ذلك ما يأتى :

١ - الإشراف على فريق العمل المسئول عن التخطيط الاستراتيجى ومتابعة تنفيذ المقترحات والآليات التى تكفل الارتقاء بالعمل .

٢ - وضع الآليات التى تكفل جودة أداء وزارة المالية لاختصاصاتها فى زمن قياسى ، بما يضمن الحفاظ على حقوق الدولة وحماية المال العام .

٣ - تطوير الهيكل التنظيمى وإعادة هيكلة وزارة المالية والهيئات والمصالح والأجهزة التابعة لها .

٤ - العمل على تطوير ورفع كفاءة العناصر البشرية بالقطاعات والهيئات والمصالح والأجهزة التابعة للوزارة ، وزيادة التواصل والتعاون فيما بينها، وإتاحة السبيل أمام الكوادر الشابة المتميزة للمشاركة فى القيادة ، بما يعين هذه الجهات على الاضطلاع بالمهام المنوطة بها على الوجه الأكمل ، ويرفع مستوى الأداء العام للوزارة فى جميع المجالات .

(المادة الثانية)

يتولى نائب وزير المالية للخزانة العامة معاونة وزير المالية فى مباشرة المهام والاختصاصات المتعلقة بشئون الخزانة العامة، وعلى الأخص ما يأتى :

المشاركة فى إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة ، والإشراف على تنفيذ الموازنة العامة للدولة ، وإبداء الرأى فى المسائل التى من شأنها ترتيب أعباء على الخزانة العامة ، ومراجعة توقعات الوزارة بشأن الموازنة والتى تهدف إلى ضمان تنفيذ الموازنة على النحو المستهدف .

المشاركة فى تقدير جميع موارد الخزانة العامة ، ومتابعة تحصيلها ، وكذلك متابعة تحصيل الإيرادات الضريبية بالتنسيق مع نائب وزير المالية للسياسات المالية .

إعداد الدراسات والتحليلات اللازمة لتقييم أداء الخزانة العامة وتقويم النتائج .

التنسيق مع نائب وزير المالية للسياسات المالية فى إزالة ما يطرأ من عقبات أثناء تطبيق موازنة البرامج والأداء ، واقتراح الإجراءات التى تضمن سلامة التطبيق .

متابعة وتقييم الأداء المالى للهيئات والوحدات الاقتصادية التى تساهم فيها وزارة المالية واقتراح الإجراءات والتدابير اللازمة بالتنسيق مع الجهات المعنية .

وضع نظام دائم لضمان استمرارية وانتظام تدفق فوائض الهيئات والوحدات الاقتصادية للخزانة العامة .

اقتراح السياسات اللازمة لتطوير الرقابة المالية على الإنفاق العام، وتطوير المشتريات الحكومية ، ورفع كفاءة إدارة المخزون الحكومى .

وضع برامج وخطط لإجراء تطوير هيكلى للأصول المملوكة للدولة بالتنسيق مع الجهات المعنية .

إبداء المقترحات اللازمة للتطوير المؤسسى للقطاعات والإدارات التى تقوم على شئون الخزانة العامة ، وذلك بالتنسيق مع نائب وزير المالية للسياسات المالية .

الإشراف على فريق العمل المكلف بدراسة فض التشابكات المالية بين جهات الدولة .

الإشراف على قطاعات الموازنة العامة، والتمويل ، وموازنة الإدارة المحلية ، وموازنات الهيئات والوحدات الاقتصادية ، والحسابات الختامية ، والحسابات والمديريات المالية ، والأمانة العامة .

الإشراف على مصلحة سك العملة ، ومصلحة الخزانة العامة ، وجهاز تصفية الحراسات .

كما يباشر الاختصاصات الآتية :

تأس فريق العمل الخاص بمتابعة تحصيل الإيرادات غير الضريبية .

دراسة مقترحات الجهات بشأن تعديل الرسوم أو فرض رسوم جديدة .

تأس فريق العمل الخاص بمتابعة الأداء التشغيلى للوزارة بما يضمن حسن سير العمل وانتظامه .

ترأس فريق العمل المعنى بإعداد ومراجعة مشروع قانون الجمارك الجديد ولائحته التنفيذية ، حال إصداره .

ترأس فريق العمل المعنى بإدارة الأصول والأموال التى آلت ملكيتها للدولة نفاذاً لاتفاقات التصالح المبرمة فى هذا الشأن .

متابعة تنفيذ برامج الميكنة المالية والربط الشبكى فيما بينها وتنفيذ منظومة الدفع والتحصيل الإلكترونى ، والعمل على حل المشكلات التى تواجهها ، وذلك بالتنسيق مع نائب وزير المالية للسياسات المالية .

المشاركة مع نائب الوزير للسياسات المالية فى اقتراح سياسات دعم المواد البترولية ، ودعم الكهرباء ، ودعم السلع التموينية .

المشاركة فى الإشراف على عمليات التطوير الشامل بمصلحة الضرائب العقارية ، ومصلحة الجمارك .

المشاركة مع نائب وزير المالية للسياسات المالية فى تحديد معايير ممثلى المال العام فى عضوية مجالس إدارة الشركات والبنوك والهيئات واللجان المختلفة وغيرها وترشيح الأسماء تمهيداً للعرض على وزير المالية للاعتماد .

المشاركة فى الإشراف على خطط تطوير القدرات البشرية بقطاعات الوزارة وما يتبعها من هيئات ومصالح وأجهزة .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٨ المحرم سنة ١٤٤٠ هـ

(الموافق ١٨ سبتمبر سنة ٢٠١٨ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ مصطفى كمال مدبولى